



Journal of  
**TANMIYAT AL-RAFIDAIN**

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 41, No. 134  
June 2022

© University of Mosul |  
College of Administration and  
Economics, Mosul, Iraq.



**TANRA** retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

**Citation:** Alsafaar, Saad M. M., AL-Iraqi, Bashar A. (2022). "The Impact of Financial and Commercial Openness Policies on the Development of the Banking Sector "Arab Countries as a Model" **TANMIYAT AL-RAFIDAIN**, 41 (134), 9 -34 , <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

**P-ISSN: 1609-591X**  
**e-ISSN: 2664-276X**  
[tanmiyat.mosuljournals.com](http://tanmiyat.mosuljournals.com)

**Research Paper**

**The Impact of Financial and Commercial Openness Policies on the Development of the Banking Sector "Arab Countries as a Model"**

**Saad M. Mahmood<sup>1</sup>; Bashar A. AL-Iraqi<sup>2</sup>**

<sup>1&2</sup>Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics

**Corresponding author:** Saad M. M. Alsafaar, Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, [saadsm1984@gmail.com](mailto:saadsm1984@gmail.com)

**DOI:** <https://doi.org/10.33899/10.33899/tanra.1970.174698>

**Article History:** Received: 25/8/2021; Revised: 5/9/2021; Accepted 12/9/2021;  
Published: 1/6/2022.

**Abstract**

Given the important role played by the banking sector in supporting economic growth in a way that enhances the economies of countries, supports employment and productivity, and raises the level of average income, the study came to analyze and interpret the impact mechanisms through which trade and financial openness policies can play their role in developing the banking sector and improving its performance. Where the study aimed to frame the theoretical foundations of the concepts of financial and commercial openness policies and to determine their impact on the development of the banking sector, in addition to building some quantitative models that can diagnose and clarify the nature of the impact of these policies on the development of the banking sector in a group of Arab countries (Egypt, Jordan, Tunisia, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Qatar, and the Sultanate of Oman) for the period 2004-2019, which was based on balanced panel data whose views amounted to 112 views. The nature of the effect was proportional to the positive and negative, and in some cases neutral, Therefore, it is necessary to adopt effective and efficient strategies that enable the application of financial and commercial openness policies through legislation and laws that will raise the efficiency of applying these policies and avoid the shortcomings that result in the absence of these strategies, as well as supporting the positive aspects that are reflected in the development of the banking sector.

**Key words:**

**Financial openness, trade openness, banking sector.**



# ورقة بحثية أثر مؤشرات الانفتاح المالي و التجاري في تنمية القطاع المصرفي، بلدان العربية أنموذجاً

سعد موفق محمود الصفار<sup>١</sup> ، بشار احمد العراقي<sup>\*</sup>

<sup>٢&٣</sup> كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العراق

المؤلف المراسل: سعد موفق محمود الصفار، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل- العراق

[saadsm1984@gmail.com](mailto:saadsm1984@gmail.com)

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

تاريخ المقالة: الاستلام: ٢٠٢١/٨/٢٥؛ التعديل والتنتقيح: ٢٠٢١/٩/٥؛ القبول: ٢٠٢١/٩/١٢؛  
النشر: ٢٠٢٢/٦/١.

## المستخلاص

نظرًا للدور المهم الذي يمارسه القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي على النحو الذي يعزز اقتصاد البلدان ويدعم التوظيف والانتاجية ويرفع مستوى متوسط الدخل، جاءت الدراسة لتناول بالتحليل والتفسير آليات التأثير التي يمكن من خلالها أن تمارس سياسات الانفتاح التجاري والمالي دورها في تنمية القطاع المصرفي وتحسين أدائه. حيث هدفت الدراسة إلى تأطير الأسس النظرية لمفاهيم سياسات الانفتاح المالي والتجاري والوقوف على آثارها في تنمية القطاع المصرفي، فضلاً عن بناء عدد من النماذج الكمية التي لها القدرة على تشخيص وأيضاح طبيعة تأثير تلك السياسات في تطور القطاع المصرفي في مجموعة من الدول العربية (جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة تونس، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عمان) وللمدة ٤، ٢٠١٩-٢٠٠٤، والتي استندت إلى البيانات المزدوجة المتوازنة التي باغت مشاهداتها ١١٢ مشاهدة، وباعتماد المناهج القياسية المتلائمة مع تلك البيانات المتمثلة بأنموذج الانحدار التجمعي (PRM) وأنموذج الأثر الثابت (FEM) وأنموذج الأثر العشوائي (REM). وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لسياسات الانفتاح التجاري والمالي في تنمية القطاع المصرفي في بلدان العينة، مع وجود بعض التباينات في طبيعة التأثير تتناسب بين الإيجابية والسلبية وفي بعض الأحيان الحيادية . كما أظهر كل من مؤشر الإدخار والتضخم تأثيرات متباعدة بين الإيجابي والسلبي على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي، بسبب اختلاف الآثار الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتباينة والمحفزة للإدخار وسياسات البنك المركزي، لذلك لا بد من تبني استراتيجيات فعالة وكفوءة تمكن من تطبيق سياسات الانفتاح من خلال التشريعات والقوانين التي من شأنها رفع كفاءة تطبيق تلك السياسات وتجنب القصور الذي ينتج في حال عدم تبني تلك الاستراتيجيات، فضلاً عن دعم الجوانب الإيجابية التي تتبع على تنمية القطاع المصرفي.

## تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤١)، العدد (١٣٤)،  
حزيران ٢٠٢٢

© جامعة الموصل |

كلية الادارة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع المقالة في أي وسيلة نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: الصفار، سعد موفق محمود، العراقي، بشار احمد (٢٠٢٢)."أثر مؤشرات الانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي" بلدان العربية "أنموذجاً" *تنمية الرافدين*، ٤١ (١٣٤)، ٣٤-٩

<https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650>

**الكلمات الرئيسية**  
الانفتاح المالي، الانفتاح التجاري، القطاع المصرفي.

P-ISSN: 1609-591X  
e-ISSN: 2664-276X  
[tanmiyat.mosuljournals.com](http://tanmiyat.mosuljournals.com)



### المقدمة

تمارس التنمية في القطاع المصرفي، ومن خلال أثراها على النمو الاقتصادي، دوراً بالغ الأهمية في مختلف دول العالم، فالوظائف التي يقدمها القطاع المصرفي تؤدي دوراً فعالاً في إرساء ودعم نشاط الحركة الاقتصادية، وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية. وتؤطر هذه الوظائف في حشد رأس المال وفعالية توزيعه، فضلاً عن تحفيز الوحدات والقطاعات الاقتصادية من أجل دفعها نحو تحقيق متطلبات النمو والتطور من خلال الأداء الجيد للمؤسسات المالية وتمكنها من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية جديدة ومتعددة بتكلفة مقبولة، علاوة على توفير السيولة وإدارة المخاطر وضمان حسن إدارة الشركات والاسهام بإجراء معاملات التسوية والمدفوعات، والقيام بدور الوسيط الذي يتم من خلاله تطبيق السياسة النقدية، مما يؤدي إلى تكوين آثار إيجابية على معدلات الاستثمار والنمو.

لكن التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي والتوجه نحو تطبيق سياسات الانفتاح أدى إلى ظهور جدل كبير بين الباحثين والاقتصاديين، فالبعض يرى أن المستفيد من هذا النظام هو الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، ومنهم من يرى أن كل من الدول النامية والمتقدمة مستفيد من هذا النظام على حد سواء. ومن ناحية أخرى يمثل اللجوء إلى تطبيق سياسات الانفتاح أحد أهم الفرص لرفع القدرة التنافسية لل الاقتصاد قبل الدخول في عالم المنافسة، حيث تفرض العولمة إعادة النظر في أساليب إدارة اقتصاديات الدول النامية، من خلال تحفيزها على تبني استراتيجيات وسياسات اقتصادية والتخلص أو التساهل في بعض الإجراءات التي من شأنها أن تعيق تطبيق سياسات الانفتاح، التي تمثل أحد الاركان الأساسية لتطور القطاع المصرفي. مما تقدم شكل حواجز لتعزيز الفكر المالي والاقتصادي من أجل الوصول إلى الأطر النظرية والتجريبية الرصينة التي تشخص وبنظرية شاملة وعامة قنوات التأثير لتلك السياسات، التي من الممكن أن يكون لها دور مهم في دفع القطاع المصرفي نحو التنمية والتطور، ووفقاً لما أجمع عليه الدراسات المالية والإconomics المعاصرة، التي عَدَّ أهمها سياسات الانفتاح التجاري والمالي على الأسواق الخارجية.

إلا أن طبيعة وإتجاه وحجم الآلية التي تؤثر فيها هذه السياسات على تنميته وتطور القطاع المصرفي تختلف مع اختلاف المجتمعات التي تتباين في درجة تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا مادفع إلى دراسة آثارها وتقييم نتائجها بغية الوصول إلى تشخيص دقيق لتأثيراتها وآثارها، فالانفتاح لبلد ما يحدد بمستوى إنتاجيته أو مستوى تقدمه التكنولوجي بحسب نظرية الميزة النسبية.

### منهجية الدراسة

#### • أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال التركيز على دراسة أثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري، التي يمكن أن تمارس دوراً فاعلاً في دفع القطاع المصرفي نحو التنمية والتطور في دول العينة، للتعرف على آثارها وتبنيتها ونتائج تطبيقها بغية تعزيز آثارها الإيجابية وتلافي آثارها السلبية التي من الممكن أن تحد من كفاءة أداء القطاع المصرفي لوظائفه وتطوره وتنميته لاتخاذ التدابير المناسبة التي تمكن من معالجة وتجاوز هذه السلبيات



التي من شأنها أن تثبط من تنميته وتطوره، بما يمكن متمني القرار الاقتصادي والمالي من اتمام الإصلاحات المالية عبر انتهاج السياسات التحريرية وفقاً لرئائز علمية وواقعية، وبخطى ثابتة ومدروسة .

#### • مشكلة الدراسة

عانت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية عينة الدراسة من التخلف والبطء في سيرها نحو تحقيق مقتضيات تنمية وتطوير قطاعاتها المصرفية، ولربما يعود ذلك إلى خضوع القطاع المصرفي لمختلف القيود التي تجعله معزولاً عن الخارج، والناتجة عن ضعف مستوى وأسلوب تطبيق الانفتاح المالي والتجاري، لذلك جاءت مشكلة الدراسة لتجسد التساؤلات الآتية:

١. ما طبيعة وآلية التأثير الذي يمكن أن تمارسه متغيرات الانفتاح في تنمية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة؟

٢. ما حجم وإتجاه تأثير متغيرات الانفتاح في تنمية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة؟

#### • فرضية الدراسة

في ضوء ما تم طرحيه من تساؤلات اعتمدت مشكلة الدراسة عدداً من الفرضيات للوصول إلى هدف الدراسة والتي تمثل بالآتي:

١. يخضع القطاع المصرفي لمجموعة من متغيرات الانفتاح التي تمارس تأثيرات فعالة في مستويات نموه وتطوره.

٢. تباين طبيعة وأتجاه تأثير متغيرات سياسات الانفتاح بين الإيجابية والسلبية في مستويات نمو القطاع المصرفي وتطوره في دول العينة.

#### • هدف الدراسة

بالاستناد إلى ما تم طرحيه من مشكلة الدراسة وفرضياتها سعت الدراسة، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تأثير الأساس النظري لمفاهيم سياسات الانفتاح والوقوف على أثرها في تنمية القطاع المصرفي.

٢. العمل على تفسير وتحليل قنوات التأثير الذي يمكن أن تمارسه سياسات الانفتاح في تحسين وتنمية القطاع المصرفي.

٣. صياغة النموذج كمي قادر على تحديد وتفسير حجم وطبيعة وإتجاه تأثير متغيرات سياسات الانفتاح المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي للدول العربية عينة الدراسة وللمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).

#### • منهج الدراسة

تعتمد الدراسة عدداً من المناهج العلمية والتي فرضتها طبيعة ومشكلة الدراسة، بما يتوافق مع كل جوانبها، والتي تتضمن ما يأتي:

١. تم استخدام المنهج الوصفي في جانبها النظري القائم على الدراسات والنظريات الاقتصادية والمالية والتي تناولت موضوع الدراسة بغية تحديد وتشخيص سياسات الانفتاح المالي والتجاري المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي.



٢. لغرض تقدير واختبار متغيرات سياسات الانفتاح التي تؤثر في تنمية القطاع المصرفي تم الاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة المتمثلة باستخدام منهجية الانحدار التجمعي (pooled Random Regression) والأثر الثابت (fixed effect model) والأثر العشوائي (random effect model) وذلك لتقدير نتائج الأثر الذي تركه متغيرات سياسات الانفتاح التجاري والمالي في تنمية القطاع المصرفي.

• حدود الدراسة

أ- الحدود المكانية

تناولت الدراسة عينة من الدول العربية وهي (الامارات العربية المتحدة، مصر، الاردن، عمان، قطر، المغرب، المملكة العربية السعودية) بعدها بلدان تمتلك مستويات متقاربة من التطور والنمو في قطاعاتها المصرفية .

ب- الحدود الزمنية

انطوت مدة الدراسة على الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٤) كونها حقبة امتازت بتوفير البيانات، فضلاً عن أنها حقبة شهدت العديد من الأحداث والتغيرات الإقتصادية على الصعيد المحلي والدولي.

٢. مراجعة الابحاث ذات العلاقة

حظي تحديد أثر سياسات الانفتاح على تنمية القطاع المصرفي باهتمام كبير من قبل الدراسات الأكاديمية والأطر النظرية للفكر المالي والاقتصادي الحديث، وتم تناولها كذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. من جانب آخر، سعت العديد من الدراسات والبحوث التجريبية والتي تم تناولها بشكل فردي ومجموعات لعدد من الدول المتقدمة والنامية إلى محاولة الوصول إلى تشخيص كمي لطبيعة هذا التأثير الذي يمكن أن تمارسه سياسات الانفتاح التجاري والمالي على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي، حيث يمكن استعراض أهم هذه الدراسات وعلى النحو الآتي:

دراسة (Yun Luo et al 2016) تحت عنوان الانفتاح المالي والمخاطر وكفاءة البنوك: أدلة عبر البلدان والتي سعت إلى تقييم العلاقة المتبادلة بين الانفتاح المالي ومخاطر البنوك وكفاءة أرباح البنوك باستخدام عينة من البنوك التجارية لبعض البلدان للعام ٢٠٠٧، بالأعتماد على أنموذج المربعات المعممة (GMM) لـ 140 دولة وللمدة 1999-2011، خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح المالي يقلل من كفاءة أرباح البنك بشكل مباشر ، وليس من خلال التغيرات في مخاطر البنك. كما أن الانفتاح المالي يزيد من مخاطر البنك بشكل غير مباشر ، من خلال أرباح البنك المنخفضة.

دراسة (Daniela and Maria 2017) بعنوان أثر التحرير المالي على النظام المصرفي، والتي سعت إلى تحليل تأثير التحرير المالي على النظام المصرفي من البلدان الناشئة، بالاستناد إلى منهجية البيانات المزدوجة panel Data لكل من رومانيا والتشيك والمجر وبولندا، للمدة 2001-2010 وخلصت الدراسة إلى



أن الانفتاح التجاري والمالي مُكِّن من التعامل مع قروض الديون بشفافية ، كما كان تحرير حساب رأس المال بطيناً في تأثيره.

دراسة (Badar Nadeem Ashraf 2017) بعنوان الانفتاح التجاري والمالي: التأثير على تنمية البنوك في الاقتصادات الناشئة التي ركزت على فحص تأثير الانفتاح التجاري والمالي السريع في الاقتصادات الناشئة على تنمية بنوكها باستخدام أنموذج المربعات المعممة (GMM) لـ 287 بنكاً رئيساً من 37 دولة ناشئة لمدة 2000-2012، وخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري الأعلى يعزز تنمية البنوك من خلال زيادة الحجم وتقليل التكلفة والمخاطر المتعلقة بالائتمان المصرفي. من خلال زيادة الطلب على التمويل ، وإصلاحات تحرير القطاع المالي المحلي ، وفرص توسيع الإقراض الناجمة عن الانفتاح التجاري المتزايد. في حين إن دور الانفتاح المالي في تنمية البنوك محدود، فعلى الرغم من المنافسة الشديدة في سوق الائتمان الناجمة عن تدفقات رأس المال في البلدان المفتوحة مالياً تحت البنوك على خفض تكلفة الائتمان ، إلا أنها تجبرها أيضاً على زيادة المخاطر، مع أن أحجام الائتمان الممنوحة منخفضة.

دراسة (Mohammed et al 2020) بعنوان هل يؤثر الانفتاح التجاري على سلوك البنك تجاه المخاطرة؟ أدلة من دول البريكس، والتي سعت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على سلوكيات المخاطرة البنكية بالاستناد إلى أنموذج المربعات المعممة (GMM) وأنموذج المربعات الصغرى العادية المجمعية (OLS) وأنموذج تصحيح الخطأ المتوجه (VECM) لـ 899 بنكاً من دول البريكس (مثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وللمدة 2000-2017، وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع الانفتاح التجاري يقلل من المخاطرة المصرفية على المدى القصير والطويل. علاوة على ذلك ، فإن أداء البنوك في البلدان الأكثر انفتاحاً كان أفضل نسبياً خلال فترة الأزمات مما يدل على فوائد التنويع للانفتاح.

#### أولاً: الإطار النظري

كما أشارت الأدبيات الإقتصادية والمالية إلى أن الانفتاح التجاري والمالي ومن خلال إعادة صياغة الأطر التنظيمية والقانونية للمؤسسات الإقتصادية والمالية والقضائية على حد سواء، التي تهيئ بمحملها حاجة متزايدة إلى مؤسسات وأدوات مالية تعمل على نحو جيد وكفوء، يمكن أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية في دعم تنمية القطاع المالي، فالعالم أصبح يعيش في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافةقوى الإقتصادية وخاصة لمبدأ التنافس الحر، بعد أن تم إلغاء معظم الحدود والحواجز الجمركية في العالم (Imen & Zouheir, 2019, 91-108).

ومن خلال تقليل الحواجز التي يسهم الانفتاح التجاري في تقليلها بشكل كبير، وبشكل أكثر تحديداً، الضرائب الكمركية، يضمن التبادل الحر للسلع والخدمات بين الدول، والاسهام في تعزيز التنمية المالية. فضلاً عن أن الانفتاح في التجارة الدولية يؤدي دوراً بالغ الحيوية في تطوير القطاع المالي، لأنه مع دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق، يرفع سقف المنافسة بالنسبة للمنتجين المحليين وهذا يعني زيادة الجودة والدقة في المنتج مما يزيد العوائد (Arif & Rawar, 2019, 26-39).



في توضيح آليات انتقال تأثيرات السياسات المالية والتجارية في تنمية القطاع المصرفي، على قناتين هما. قناة التأثير المباشر للانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي.

حيث تركز هذه القناة على تأثير كل من الانفتاح التجاري والمالي في تنمية القطاع المصرفي من خلال جانبي الطلب والعرض. لجانب الطلب، فالانفتاح على التجارة الدولية وما يتبعه من ارتفاع حالات التذبذب وعدم اليقين في ايرادات الوحدات الاقتصادية، الذي ينبع عن مرونة جهاز الأسعار من جانب، وارتفاع مستوى الخطر بسبب التعرض للصدمات الخارجية وشدة المنافسة الأجنبية من جانب آخر، سيولد طلباً متزايداً على منتجات وأدوات مالية جديدة تتلاءم مع التغيرات في الواقع الاقتصادي ومستلزمات التحوط المالي، يتم تغطيته من خلال رفع أداء المؤسسات المالية وتوسيع المنتجات والخدمات المالية. وذلك يقود إلى نمو وتطور القطاع المصرفي من خلال زيادة فرص الحصول على السيولة لتمويل الاستثمار وتقليل المخاطر (Beck et al,2000, 597–605) (Newbery & Stiglitz,1984,1-12) (Ho & Bernard,2018,3) (Svaleryd & Vlachos,2002, 369–395).

كما أن جذب العروض الاستثمارية ودخول المنافسين الأجانب إلى الأسواق المحلية يعمل على خفض الكلف المحلية، مما يتربّط عليه زيادة في الانتاج ، والذي يصاحبه زيادة الطلب على التمويل ،الذي ينعكس على تنمية القطاع المصرفي (Rajan & Zingales, 2003,5-50).

من جانب آخر يدفع الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات المالية الجديدة والمتطرفة في الاقتصاد المفتوح، المصارف إلى تقديم خدمات وأدوات مالية أكثر ملائمة وتنويعاً بما يتلاءم مع متغيرات ذلك الاقتصاد الذي يتبنى سياسة الانفتاح التجاري والمالي (Thomas et al,2009, 1849-1860),(Antonio et al.,2014,3).

أما التأثير غير المباشر للانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع الصناعي يمكن أن يكون من خلال مجموعة من القنوات الفرعية، إذ يتجلّى أثر سياسات الانفتاح في قناة الإدخار من خلال تحليل آلية التأثير غير المباشرة للانفتاح المالي والتجاري على تنمية القطاع الصناعي ودرجة تطوره، فالمستويات المرتفعة من الانفتاح، وعبر الاختلافات الجوهرية في المنافسة ونقل التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في انتاج سلع ومنتجات ذات جودة أفضل وبنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه البلدان إلى اكتساب مزايا نسبية مسفلة عن غيرها، نقود إلى تخفيض التكاليف من خلال الزيادة في وفورات الحجم ، التي تخفض أسعار السلع النهائية والوسطية وعن طريق تقليل نسب وقيم التعريفات والضرائب الجمركية، وهذا يعني أن الجزء المخصص للإنفاق من الدخل سيتحسن، لذلك ستترفع معدلات تعبئة المدخرات، التي تعكس على زيادة حجم التدفقات المالية، مما سيترتب عليه زيادة في معدلات نمو القطاع الصناعي (Taghipour,2009,1-20)(Ndalu,2017,43).

كما أن ارتفاع مستويات الإدخار في بلد يعد دليلاً على قدرة النظام المالي ومن خلال المؤسسات المالية والمصارف على دعم عمليات الائتمان التجاري والتي يتربّط عليها زيادة في الأنشطة التجارية والاستثمارية والانتاجية. حيث يميل الانفتاح المالي والتجاري إلى زيادة الأنشطة الاستثمارية والمصرفية، التي تعزز التنمية المالية (Joshua,2004,3) (Braun&Raddatz,2005,6).



من جانب آخر تمارس سياسات الانفتاح تأثيرها على قناة الائتمان المصرفي من خلال تعزيز الإصلاحات التي تحرر القطاع المصرفي المحلي مثل خخصصة البنوك، وإلغاء القيود وتحرير أسعار الفائدة، وهذا يقود إلى تخفيض تكلفة الائتمان المصرفي. ومن ثم تطوير القطاع المصرفي (Thomas et al., 2009, 1849-1860).

فالانفتاح المالي والتجاري من خلال ما يولده من تنامي حجم الطلب على القروض المصاحبة لعمليات الإنتاج الجديدة وتلبية متطلبات رأس المال العامل التي يقف على رأسها الائتمان ضمن المطلوبات المتداولة، للإنتاج والبيع في الأسواق الدولية. من الممكن أن يرفع الطلب على الائتمان الذي تقدمه المصارف من جانب، ويقلل من تكاليفه وخطره المصرفي من جانب آخر (Badar, 2018, 435-458).

ذلك الانفتاح المتزايد على التجارة الدولية يسهم في الحصول على عوائد مصرافية أعلى، من خلال ما يولده من منافسة أجنبية، يمكن أن تخلق ضغوطاً على المصارف المحلية ترفع قدرتها على منح المزيد من القروض والإئتمان التي تدعم الاستيراد والتصدير، (Agénor, 2003, 1089-1118).

وفي إتجاه آخر من التحليل يشير عدد من الكتاب، إلى أن الانفتاح قد يقلل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، من خلال توفير فرص التمويل الدولي وتقليل الاختيار السلبي للمقترضين بسبب ارتفاع الطلب على القروض (Braun and Raddatz, 2008, 1469-1508) (Baltagi et al., 2009, 285-296) (Hauner et al., 2013, 895-906).

فالدور الذي يمارسه الانفتاح في التأثير على تنمية القطاع المصرفي ، يتجلى من خلال اسهام الانفتاح في تحسين كفاءة المصارف عن طريق دعم المنافسة وتوفير الخدمات المالية المتنوعة، والذي يسهم في دعم القطاع المصرفي في إتجاهين الأول مباشر من خلال دعم مصارف الاستثمار والذي يكون عن طريق التهديد للشركات التي ترغب في توسيع قوتها الانتاجية بإصدار أوراق مالية محلية في الأسواق المالية المحلية والدولية، والثاني من خلال دعم القطاع الانتاجي عن طريق توفير القروض لدعم متطلبات العملية الانتاجية والتي تسهم في توسيع الإنتاج، فيترتب عليه إصدار المزيد من أدوات الدين التي يترتب عليها فوائد وعمولات تصب مرة أخرى في المصارف أو في الأسواق المالية، وهذا يقود إلى تنمية القطاع المصرفي (Ang, 2008, 536-576) (Murinde, 2012, 10-56).

كما يتجلى أثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري في قناة النمو الاقتصادي، الذي يدفع بالقطاع المصرفي إلى زيادة المدخرات التي تكون من الأصول المالية التي ينتجها، ومن ثم إنتاج وتكوين رأس المال. كما يكمل تطوير القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بعضهما البعض بشكل متبادل، يؤدي إلى تعميق القطاع المصرفي، وهذا الأثر التبادلي يعزز تنمية ذلك القطاع عندما تفتح الدولة حدودها أمام التجارة وتتدفق رأس المال (Raghutla et al., 2018, 113-124).

فالانفتاح يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال الوصول إلى السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين الأداء الإجمالي لعناصر الانتاج من خلال نشر التكنولوجيا ونشر



المعرفة. فالدور الأساسي الذي تؤديه التجارة الدولية بوصفها محرك النمو في البلاد. يكون من خلال الأداء الفعال في تحفيز عملية التنمية المالية والإقتصادية، عبر الدور الذي تؤديه الواردات في عملية التحفيز تلك. فالواردات من المنتجات المنافسة تحفز الابتكار لدى المنتجين، كذلك الضغط التنافسي الذي تولده التكنولوجية الخارجية تدفع المنتجين المحليين على استخدام تقنيات حديثة من أجل مجاراته ومواكبته (Titus, 2008, 161). (173).

فعندما ينمو الاقتصاد نتيجة الانفتاح المالي والتجاري، فإن ذلك سيفضي إلى اتساع المصارف والخدمات المالية التي تقدمها تلك المصارف تباعاً لارتفاع الطلب على تلك الأدوات والخدمات المتعددة. ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى النمو والتطور للقطاع المصرفي، وذلك من خلال زيادة الفرص للحصول على السيولة لتمويل الاستثمار وتقليل المخاطر (King and Levine, 1993, 513-542).

من زاوية أخرى يتجلّى أثر سياسات الانفتاح من خلال قناة البنية التحتية التي ينعكس أثراًها في تنمية القطاع المصرفي، من خلال زيادة قدرة المصارف على القيام بالأنشطة والعمليات المالية المتعددة وإدارة الصفقات المالية مهماً بلغ حجمها، وهذا ما توفره البنية التحتية، إذ ينعكس أثر ذلك بشكل مباشر على التنمية المالية (Chinn & Ito, 2006, 1075-1086) (Stiglitz 2000, 891-911) (Claessen et al., 2001, 163-192).

### ثانياً: الإطار العلمي

للغرض اختبار فرضيات البحث الرئيسية، والوصول إلى أهدافه الأساسية، وبالاستناد إلى الأطر النظرية والتجريبية التي اختبرت وحللت أثر المتغيرات التفسيرية في تنمية القطاع المصرفي (المتغير المفسر) لعينة البلدان العربية (الأردن، مصر، المغرب، السعودية، قطر، عمان، الإمارات العربية المتحدة)، تم صياغة مجموعة من النماذج القياسية، والتي تضم أربعة نماذج فرعية اهتمت بقياس أثر مصفوفة المتغيرات التفسيرية (ال الصادرات+ والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإدخار، وسعر الصرف، والتضخم) في تنمية القطاع المصرفي ، وتوظيف ما يعرف بالبيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) وللمدة 2004-2019 ليصبح إجمالي عدد المشاهدات (112) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

#### ١. مصادر البيانات

استندت الدراسة في الحصول على بياناتها إلى المصادر الرصينة التي تمثلت بقاعدة بيانات التنمية المالية العالمية (Global Financial Development Database) (GFD) التي يصدرها البنك الدولي (World Bank) للوصول إلى بيانات مؤشرات التنمية المالية. في حين تم اعتماد قاعدة البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) وقاعدة بيانات صندوق النقد العربي، والبيانات المنشورة على موقع (countryeconomy.com)، فضلاً عن موقع البوابة العربية للتنمية (data.arabdevelopmentportal.com) من أجل الوصول إلى بيانات المتغيرات التفسيرية.

#### ٢. متغيرات الأنماذج



أ- المتغيرات التابعة (المفسرة).

وفقاً لما تناولته البحوث والدراسات التجريبية والمستندة إلى ما جاءت به دراسات وأبحاث المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) كدراسة (Leyla 2015) والتي ميزت مؤشرات تنمية القطاع المصرفي، ضمن أربعة مؤشرات خاصة بها، ويعبر كل منها عن أحد أبعاد تنمية القطاع المصرفي المتمثلة بـ(العمق، والوصول، والكفاءة، والاستقرار)، والتي تعد الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل تلك الدراسات، وفي ذلك تم استخدام المتغيرات المعتمدة وكما يأتي :

١. المعروض النقدي بمعنىه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M2): يعبر عن حجم المعروض النقدي المتاح المستخدم من قبل الوحدات الإقتصادية لإجراء المعاملات وسداد المدفوعات والاحتفاظ بالمداخرات، بعده أحد المؤشرات المالية المعبرة عن عمق القطاع المصرفي، حيث تعكس النسب المرتفعة منه قياساً بالناتج المحلي الإجمالي، رغبة الوحدات الإقتصادية وميلها إلى التعامل مع المؤسسات المالية عبر المزيد من التوجه إلى استخدام الأدوات المالية، بما يصب في تعزيز نشاط المصارف، ويدعم قدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها إلى الوحدات الإقتصادية، الأمر الذي يدفع بإتجاه دعم وتطور القطاع المصرفي. (Khan & Senhadji, 2003, 89-110).
٢. عدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص(CB): يعد مؤشر عدد فروع البنك من المؤشرات المهمة المستخدمة لقياس الوصول إلى الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف إلى زبائنه من أفراد أو وحدات اقتصادية، فارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر قدر ممكن من الوحدات الإقتصادية المختلفة بما يؤشر مدى انتشار وتنوع الخدمات المالية وسهولة وصولها إلى مختلف الوحدات الإقتصادية، والذي يفسر على أنه ارتفاع في مستويات التنمية المالية (Bhandari & Vikram 2019, 17-30).
٣. هامش سعر الفائدة (IRM): يشخص هذا المؤشر مستوى كفاءة القطاع المصرفي، حيث يمثل سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للزبائن مخصوصاً منه سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الإدخارية. فكلما زاد الهامش دل ذلك على زيادة توظيف الأموال لدى المصرف، ومن ثم ارتفاع مستوى الكفاءة المصرفية التي توشر ارتفاع مستوى تنمية القطاع المالي. (Yakubu et al., 2018, 378-399).
٤. نسبة الاحتياطيات السائلة للبنك إلى موجوداته (LA): تشكل نسبة حيازات وآيداعات (الحكومة، والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، والمؤسسات الأخرى) بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية كنسبة مئوية من موجوداتها، أحد المؤشرات المالية المعبرة عن الاستقرار المالي، فارتفاع هذه النسبة يعبر عن ارتفاع مستوى الاسقرار في الجهاز المالي عبر السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والانتمان، بما ينعكس في زيادة تقة المودعين في التعامل مع الجهاز المالي، وبما يصب إيجاباً في تنمية القطاع المالي (Kashyap et al, 2002, 33-73).

بـ- المتغيرات المستقلة

تـ- وتبعاً لما قدمته منهجية العمل القياسي التي قسمت إلى أربعة نماذج قياسية تناولت النماذج الأربع أثر المتغيرات الرئيسية في تنمية القطاع المصرفي. حيث تم تصنيف المتغيرات المستقلة وتأثيراتها في مؤشرات التنمية المالية المتوقعة بحسب الجدول (1) إلى:

**الجدول (1) المتغيرات التفسيرية المؤثرة في تنمية القطاع المصرفي**

التأثير المتوقع	الدراسات	الرمز	المؤشر	المتغيرات	تـ
+	Mohammed et al (2020)	TRA	الصادرات زائد الواردات كنسبة من GDP	الانفتاح التجاري	
-	Jawaid et al (2012)	EXR	متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة للدولار	سعر الصرف	
-	Aluko, Olufemi A(2018)	INF	النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلك	التضخم	
+	Rogg, Christian S(2000)	TDS	إجمالي الإنفاق المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق	
+	Caporale(2015 )	GRO	معدل التغير في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	النمو الاقتصادي	
+	<a href="#">Yun Luo</a> et al 2016	FDI	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP	الانفتاح المالي	

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على الجانب النظري

بناءً على ماتم عرضه يمكن صياغة نماذج التقدير على شكل أربعة دوال رياضية، يستند إليها في بناء أربع معادلات قياسية، تختلف في متغيراتها المعتمدة وتنماذل في متغيراتها التفسيرية (الانفتاح التجاري، الانفتاح المالي، سعر الصرف، والتضخم، والإدخار، والنمو الاقتصادي) وكما يأتي:

**نماذج تنمية القطاع المصرفي**

$$M2 = F \{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (1)$$

$$CB = F \{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (2)$$

$$IR = F \{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (3)$$

$$RB = F \{TRA, EXR, INF, TDS, GRO, FDI\} \quad (4)$$

$$M2 = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (5)$$

$$CB = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (6)$$

$$IR = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (7)$$

$$RB = \beta_0 + \beta_1 TRA + \beta_2 EXR + \beta_3 INF + \beta_4 TDS + \beta_5 GRO + \beta_6 FDI + \varepsilon_i \quad (8)$$

إذ تعكس المعادلة الأولى أثر المتغيرات التفسيرية (الانفتاح التجاري والمالي، سعر الصرف، والتضخم، والإدخار، والنمو الاقتصادي) في مؤشر تنمية القطاع المصرفي متمثلاً بالعمق المصرفي والمعبر عنه بمؤشر عرض النقد (M2)، في حين تعكس المعادلة الثانية أثر تلك المتغيرات في مؤشر تنمية القطاع المصرفي



المعبر عنه بالوصول والذي يمثلها مؤشر عدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص(CB)، في حين تعكس المعادلة الثالثة أثر المتغيرات المذكورة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي المعبر عنه بالكفاءة والتي يمثلها مؤشر هامش سعر الفائدة (IRM)، أما المعادلة الرابعة فتعكس أثر المتغيرات التفسيرية ذاتها في مؤشر تنمية القطاع المصرفي المعبر عنه بالاستقرار المصرفى متمثلاً بمؤشر نسبة الاحتياطيات السائلة للبنك إلى أصوله .(R)

### ثالثاً: منهجية تقدير الأنماذج

من أجل الوصول إلى نتائج تتمتع بدرجة عالية من الدقة والموثوقية، يمكن الاستناد إليها في الحصول على تفسير منطقي وسليم، لمجموعة العوامل المؤثرة والمتمثلة بـ(الانفتاح التجاري والمالي، وسعر الصرف، والتضخم، والإدخار، والنمو الاقتصادي) في تنمية القطاع المصرفي لدول العينة المست (الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأردن المغرب، عمان، قطر، السعودية)، يمكن الاعتماد عليها في بناء قرار اقتصادية سليمة، ارتكزت الدراسة على مجموعة من الخطوات هي:

#### ١. البيانات المزدوجة (Panel Data)

لقد اكتسبت البيانات المزدوجة اهتماماً بالغاً في الآونة الأخيرة، وبشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية، لما تتفوق به من ميزة رصد التغير الزمني والمقطعي على حد سواء لبيانات عينة الدراسة، وهو ما جعلها تحظى بقبول واسع (Gujarati & Dawn, 2003, 636). فقد انتشر استخدامها وبشكل واسع في الدراسات التجريبية الحديثة، التي عادة ما تعاملت معها، وذلك بالاعتماد على المناهج المتقدمة لأنحدار البيانات الطويلة وعلى ثلث صيغ رئيسية (Belotti et al, 2017, 139-180):

#### أ. أنماذج الانحدار التجمعي(Pooled Regression Model)

بعد أنماذج الانحدار التجمعي(PRM) من أبسط نماذج البيانات المزدوجة في عملية التحليل، حيث يهمل تأثير البعد الزمني وتتأثر اختلاف الخصائص الفردية في الأنماذج من خلال افتراض الثبات لجميع معلمات الأنماذج  $i$  و  $B_0$  عبر الزمن، مما يعني عدم أخذها بالحسبان طبيعة البيانات المزدوجة، ومن ثم معالجتها كسلسل زمنية (معطي وبلحويصل, ٢٠١٩, ٢٥٩-٣٠٥) عن طريق فرز المتغيرات المعتمدة، والمستقلة، بصورة متسلسلة للبيانات المقطوعية، ليكون سلسلة زمنية بمشاهدات تقدر ( $N*T$ ), كما يقوم الأنماذج على افتراض

قيمة الخطأ العشوائي تساوي صفرًا، مع ثبات تباينه، وفي ضوء هذه الافتراضات يمكن الحصول على تقديرات تتسم بالانسجام من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى (Gil-García & Puron-Cid, 2014, 216-203) ويتخذ أنماذج الانحدار التجمعي الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (9)$$



### بـ. أنموذج الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effect Model)

يهدف استخدام أنموذج الأثر الثابت (FEM) (Fixed Effect Model) إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعة (دول، شركات، أفراد) على حدة، على افتراض وجود اختلافات وعدم تجانس سواء في البيانات المقطعة أو السلسل الزمنية، إذ يتم التعامل مع كل مجموعة على نحو مستقل بحسب المقطع أو حسب الفترة الزمنية ولغرض تقدير المعلمات ولتجنب حالة التعددية في الأنموذج عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر ( $N-1$ ) ، ومن ثم يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير والتي تفترض ثبات تباين الأخطاء العشوائية، وذلك لتوزيعها بشكل طبيعي حول الوسط بمتوسط قدره صفر (Al-Iraqi, 2018, 71-104) (Zway & Slatni, 2015, 73-91) (Willam, 2005, 7-32) . وتمثل الصيغة الرياضية للأنموذج الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (10)$$

$$= \alpha_0 + u_i \alpha_i$$

### جـ. أنموذج الأثر العشوائي (REM) (Random Effect Model)

يفترض أنموذج الأثر العشوائي (REF) أن الآثار المقطعة والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بمتوسط صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ، مما يعني احتواء الأنموذج على مركبين للخطأ، (Gujarati, 2004. 647-649) وفي ذلك تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات الأنموذج كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون التباين المشترك لايساوي الصفر (Generalized Least Squares) (El-Gamal, 2012) و (Greene, 2012) 266-285) وبذلك يتخذ أنموذج الأثر العشوائي (REM) الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (11)$$

$$\varepsilon_{it} = u_i + \varepsilon_{it}$$

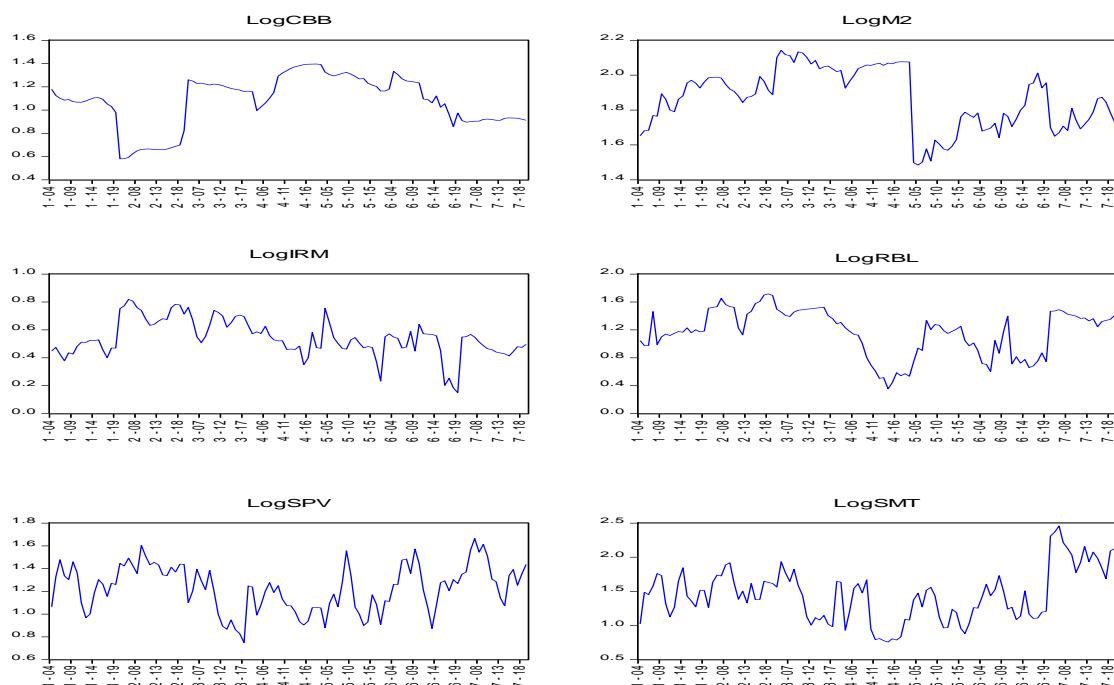
بافتراض أن حد الخطأ المركب  $\varepsilon_{it}$  يمتلك نفس خصائص الأخطاء العشوائية الأخرى من حيث أن قيمته المتوقعة مساوية للصفر ( $\varepsilon_{it} = 0$ ) وبتاين ثابت ( $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$ ) اختيار الأنماذج الملاءم

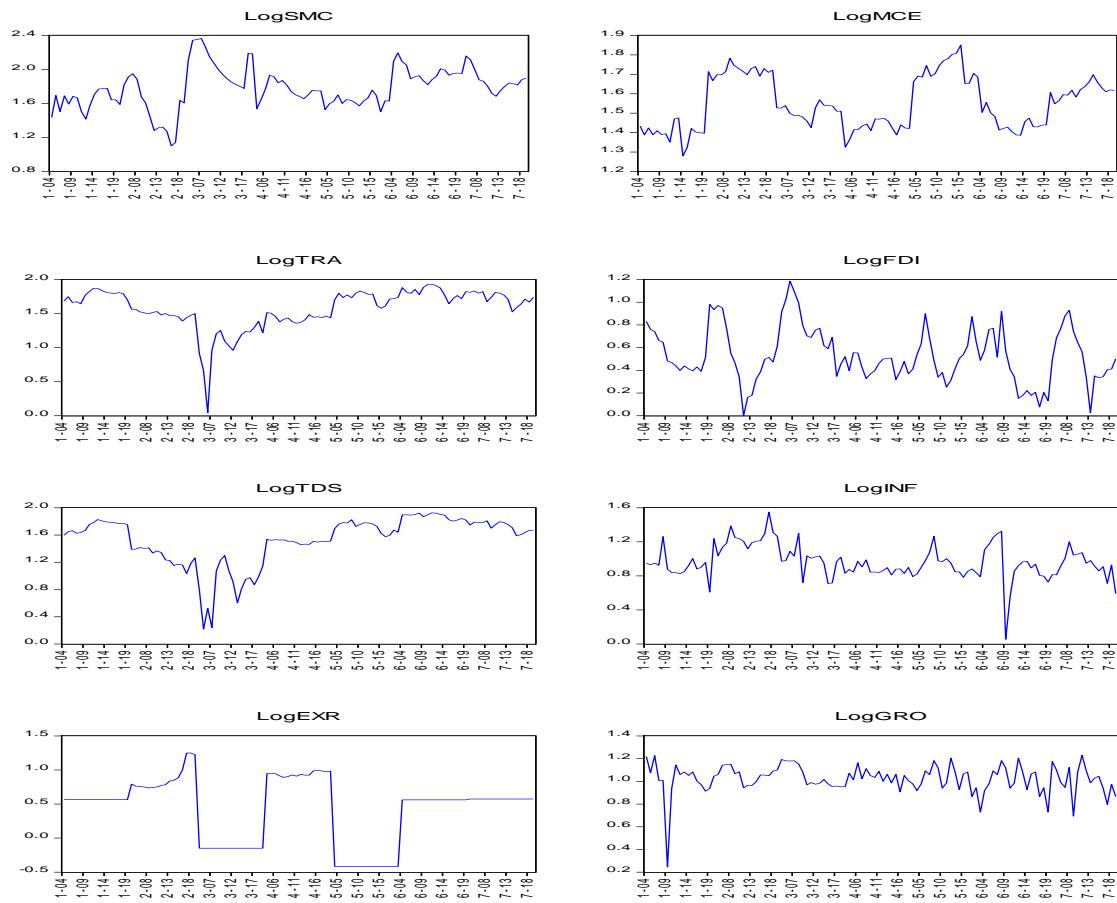
لتحديد الأنماذج الأكثر ملاءمة ضمن النماذج السابقة يكون عبر اجراء اختبارات احصائية تتم على خطوتين، حيث يمثل اختبار Chow-Test (Fisher) الخطوة الأولى التي يتم اجراؤها للمقارنة بين أنموذج الانحدار التجمعي، وأنموذج الأثر الثابت فإذا عكست النتائج أفضلية الأنموذج التجمعي تتوقف في هذه الحالة ونعده الأنماذج الأكثر ملاءمة، ومن ثم يقدر الأنماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، أما إذا عكست النتائج أفضلية أنموذج الأثر الثابت يتم فيما بعد المقارنة بينه وبين أنموذج الأثر العشوائي، ومن ثم اللجوء إلى الخطوة الثانية في التحليل بالاعتماد على اختبار Hausman للمقارنة بين أنموذج الأثر الثابت



والتأثير العشوائي والآتي يعرض الاختبارين (O'Brien,& Eleonora,2003,2-32) (Guo & Ying (2012, 266-285) (El-Gamal,2017,1323-1340)

لعرض الحصول على قيم منطقية تمكن من تقدير الأثر الذي تمارسه المتغيرات التوضيحية المتمثلة بالانفتاح التجاري ، والانفتاح المالي، والتضخم، والنمو الاقتصادي، والإدخار، وسعر الصرف، في تنمية القطاع المالي بشقية المصرفية والأسواق المالية في دول العينة(الأردن، مصر، المغرب، السعودية، قطر، عمان، الامارت العربية المتحدة) لمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)، وتحقيق أهداف البحث، واختبار فرضياته والتوصيل إلى نتائج لإثباتها أو دحضها. وللتوصيل إلى نتائج وتقديرات أثر المتغيرات. التوضيحية، في تنمية القطاع المصرفية، في البلدان العربية عينة الدراسة لمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤) تتميز بخلوها من القيم الزائفة والمضللة ومن خلال اختبار الاستقرارية للبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغاريتمية، وكما توضحها الرسوم، البيانية، في الشكل، رقم (1)، والتأكد من خلوها من جذر الوحدة، تم اعتماد اختبار Levin-Lin-Chu. (2002) (2). عند مستوى معنوية 0.05، والتي بينت القيمة المحسوبة. حيث يوضح الجدول(2) ما عكسته نتائج اختبار Levin-Lin-Chu. (2002) لاستقرار البيانات المزدوجة (panel data) لمتغيرات الدراسة وبصيغتها اللوغاريتمية المتغيرات ( TRA,INF, EXR, TDS, CBB, M2, IRM, RBL, SPV, SMT, SMC, MCE ) من تحقيق استقراريتها وتأكيد معنوتها الاحصائية إلا عند الفرق الاول، إذ لم تتجاوز قيمة اختبار Prob. حد الـ 0.05 لتلك المتغيرات





الشكل (1) الرسوم البيانية. لمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغارitmية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

الجدول (2): نتائج اختبار Levin-Lin-Chu, 2002. لاستقرارية بيانات. الـ Panel Data. لمتغيرات الدراسة بصيغتها اللوغاريتمية.

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
LOGEXR Prob.	-1.29463 0.0977	0.35396 0.6383	0.48829 0.6873	-4.62750 0.0000	-4.05660 0.0000	-4.98564 0.0000
LOGFDI Prob.	-1.57953 0.0571	-0.88921 0.1869	0.78452 0.7836	-8.93671 0.0000	-6.87935 0.0000	-6.70494 0.0000



Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
LOGGRO Prob.	-2.28811 0.0111	-2.00180 0.0227	-4.76177 0.0000			
LOGINF Prob.	-0.83225 0.2026	-2.99237 0.0014	-4.23670 0.0000	-14.0882 0.0000	-10.9166 0.0000	-9.79204 0.0000
TDS Prob.	-0.63832 0.2616	-1.48353 0.0690	-4.77584 0.0000	-10.8125 0.0000	-7.15424 0.0000	-6.37302 0.0000
LOGTRA Prob.	-0.46452 0.3211	-1.03515 0.1503	-0.71388 0.2377	-9.27043 0.0000	-6.39303 0.0000	-6.00263 0.0000
LOGIRM Prob.	-0.97629 0.1645	-2.74842 0.0030	-1.00377 0.1577	-8.90143 0.0000	-6.23642 0.0000	-6.84628 0.0000
LOGM2 Prob.	1.96415 0.9752	-2.93701 0.0017	-3.45651 0.0022	-9.24655 0.0000	-8.21838 0.0000	-5.93942 0.0000
LOGRBL Prob.	-1.07712 0.1407	-2.09392 0.0181	-0.60520 0.2725	-10.8123 0.0000	-8.53674 0.0000	-7.86353 0.0000
LOGCBB Prob.	-3.07121 0.0011	-0.83383 0.2022	2.24248 0.9875	-5.72882 0.0000	-3.58874 0.0002	-3.45927 0.0003
LOGSMC Prob.	-0.64302 0.2601	-3.87638 0.0001	-11.4747 0.5559	-9.23546 0.0000	-6.30373 0.0000	-6.98582 0.0000
LOGSMT Prob.	-1.91377 0.0278	-2.18516 0.0144	-2.27216 0.0115	-10.8404 0.0000	-9.01009 0.0000	-9.17886 0.0000
LOGSPV Prob.	-0.46998 0.3192	-1.98937 0.0233	-1.33283 0.0913	-9.66712 0.0000	-7.92063 0.0000	-6.99466 0.0000
LOGMCE Prob.	0.02013 0.5080	-3.71861 0.0001	-3.22477 0.0006	-11.4117 0.0000	-9.91721 0.0000	-9.20056 0.0000

• الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج

Eviews 10 •

وللوصول إلى الأنماذج الأكثر قبولاً من بين نماذج البيانات المزدوجة (Panel Data) التي تم تناولها فيما سبق، يجرى اختبارين احصائيين وذلك عبر مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم استخدام اختبار Chow (Chow Test) وذلك للمفاضلة ما بين أنموذج الانحدار التجمعي وبين أنموذج الآخر الثابت في التقدير. فإذا كانت نتائج أنموذج الانحدار التجمعي أفضل (PRM) تتوقف عند هذا الحد ونعتده الأكثر ملاءمة، ثم يقدر



الأنموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، أما إذا كانت نتائج اختبار الأنموذج الأثر الثابت أفضل (FEM)، نلجم إلى المرحلة الثانية والتي من خلالها نقوم بالمقارنة ما بين أنموذج الأثر الثابت (FEM) وأنموذج الأثر العشوائي العشوائية (REM)، حيث نجري تطبيق اختبار Hausman عرض الجدول (3) الذي وثق نتائج الأختبار . (Clark and Drew 2015:399-408)

الجدول (3) اختبار Chow-Test للنماذج الأربع

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
اختبار Chow-Test لأنموذج العمق			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	23.949880	(6,102)	0.0000
Cross-section Chi-square	98.463186	6	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الوصول			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	70.910197	(6,101)	0.0000
Cross-section Chi-square	184.918393	6	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الكفاءة			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	17.727757	(6,102)	0.0000
Cross-section Chi-square	80.004505	6	0.0000
اختبار Chow-Test لأنموذج الأستقرار			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	24.845875	(6,101)	0.0000
Cross-section Chi-square	101.543831	6	0.0000

• الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

وبالانتقال إلى الخطوة الثانية من اختيار الأنموذج الأمثل للتحليل والمتضمنة المفاضلة بين نتائج تدبير الأنموذج التأثير العشوائي (REM) بنتائج تدبير أنموذج الأثر الثابت، (FEM)، تم الاستناد إلى اختبار (Hausman) الذي وثق نتائجه المدرجة في الجدول (4)، لتأكد معنوته الاحصائية عبر عدم تجاوز قيمة prob. حاجز الا 0.05 وهو ما رجح قبول فرضية العدم، وما تعكسه من اتساق النتائج المقدرة وفقاً لمنهجية الأثر الثابت (FEM) في التحليل وللنماذج الأربع.



الجدول (4) اختبار Hausman للنماذج الأربعة

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
لأنموذج العميق اختبار Hausman			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	9.183645	3	0.0269
لأنموذج الوصول اختبار Hausman			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	11.374162	4	0.0227
لأنموذج الكفاءة اختبار Hausman			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	36.180917	3	0.0000
لأنموذج الأستقرار اختبار Hausman			
Test Summary	Summary Chi-Sq. Statisti	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	17.734253	4	0.0014

بناء على ما تقدم من معطيات، وباعتماد منهجية الأثر العشوائي (FEM) في تقدير أثر الانفتاح المالي (FDI) والانفتاح التجاري (TRA) المتغيرات الضابطة التضخم (INF) والأدخار (TDS) وسعر الصرف (EXR) والنمو الاقتصادي (GDP) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي المعبر عنها في الأنماذج الأول بالمعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (M2) وفي الأنماذج الثاني بعدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص (CB)، وفي الأنماذج الثالث بهامش سعر الفائدة (IRM)، وفي الأنماذج الرابع بنسبة الاحتياطييات السائلة للبنك إلى مجموعاته (LA) والمدرجة نتائجه في الجدول (5).



## الجدول(5): أثر الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي

Method: Panel least squares (Cross-section fixed effects)				
Sample: 2004 2019				
Periods included: 16				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 112				
أثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي لأنموذج العمق				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	-0.338450	0.069420	-4.875374	0.0000
FDI	-0.079294	0.041225	-1.923453	0.0500
TDS	0.144922	0.056827	4.306808	0.0122
INF	-0.208510	0.047451	-4.394243	0.0000
EXR	-0.154296	0.019581	-7.879871	0.0000
C	2.798666	0.079511	35.19834	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.718169	F-statistic	54.02236	
Adjusted R-squared	0.704875	Prob. (F-statistic)	0.000000	
Durbin-Watson stat	0.413889			
أثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي لأنموذج الوصول				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	-0.008931	0.002225	-4.014396	0.0001
FDI	0.014341	0.005777	2.482664	0.0146
INF	-0.018727	0.003577	-5.235347	0.0000
TDS	0.008581	0.001992	4.306808	0.0000
C	0.860836	0.065507	13.14123	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.344305	F-statistic	14.04639	
Adjusted R-squared	0.319793	Prob. (F-statistic)	0.000000	
Durbin-Watson stat	0.360072			
أثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي				



لأنموذج الكفاءة				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	0.003353	0.001344	4.566037	0.0001
FDI	0.007071	0.003478	2.033403	0.0146
TDS	-0.005462	0.001196	-4.566037	0.0000
C	0.675509	0.037720	17.90865	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.316353	F-statistic	16.65873	
Adjusted R-squared	0.297362	Prob. (F-statistic)	0.000000	
Durbin-Watson stat	0.622046			
أثر سياسات الانفتاح المالي التجاري والمتغيرات الضابطة في مؤشر تنمية القطاع المصرفي				
لأنموذج الاستقرار				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRA	23.40118	6.736818	3.473626	0.0007
FDI	8.264416	3.874673	2.132932	0.0352
INF	15.47176	4.483980	3.450452	0.0008
TDS	-29.51092	5.492869	-5.372589	0.0000
C	7.576581	7.728348	0.980362	0.0000
Cross- section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.422169	F-statistic	19.54384	
Adjusted R-squared	0.400568	Prob. (F-statistic)	0.000000	
Durbin-Watson stat	0.778803			

\* الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10 \*

\* معنوية عند مستوى 100 %

- أكدت النماذج الأربع على وجود تأثير معنوي متبادر لمتغيري الانفتاح المالي (FDI) والانفتاح التجاري (TRA) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي الأربع (M2), (CB), (IR), (RB) للمتغير الأول بنساب بلغت (-0.079), (0.014), (0.007), (8.264) على التوالي، وللمتغير الثاني بنساب بلغت (-0.008), (0.003), (0.338), (23.401) على التوالي، وهو ما جاء متوفقاً مع الاطر النظرية والدراسات التجريبية التي أكدت على قدرة الانفتاح التجاري والمالي على تعزيز تنمية القطاع المالي.
- جاء الأثر السلبي لمتغير الانفتاح المالي في مؤشر العمق(M2) والأثر السلبي لمتغير الانفتاح التجاري في كل من مؤشر العمق(M2)ومؤشر الوصول(CB) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، وكما أشارت دراسة(2010) Kim et al. فقد يعود ذلك إلى أن تأثير سياسة الانفتاح يكون إيجابياً في المدى الطويل لكن تأثيره عكس ذلك في المدى القصير. فضلاً عن ذلك قد يختلف هذا التأثير باختلاف مستويات التنمية الإقتصادية بين البلدان، في حين يتعايش الأجل الطويل التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري مع الأثر



السلبي ذي الأجل القصير في البلدان منخفضة الدخل نسبياً، وكذلك يتعايش التأثير طويلاً مع الأثر السلبي على المدى القصير في البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة من التضخم.

- تفاقم تأثير المتغيرات الضابطة سعر الصرف (EXR) للتضخم (INF) والادخار (TDS) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات، إذ أثبت الأول والثاني تأثيره السلبي في مؤشر العمق (M2) بينما أثبت المتغير الثاني تأثيره السلبي في مؤشر الوصول (CB) بنسب بلغت على التوالي (0.154), (0.208), (0.018) وأكَّد الثالث تأثيره الإيجابي في مؤشرات العمق (M2) والوصول (CB) وبنسب بلغت على التوالي (0.144), (0.008) .
- عدم تفاقم تأثير متغير الادخار (TDS) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات، حيث أثبت تأثيره السلبي في مؤشر الكفاءة (IR) ومؤشر الاسقرار (RB) وبنسب بلغت على التوالي (0.005), (29.510) وقد يرجع السبب في ذلك إلى ميول ورغبة الأفراد باكتاز الأموال على شكل مدخلات نقدية وعينية ولاسيما في الدول النامية أو لزيادة الميل الحدي للاستهلاك الذي يتربّط عليه زيادة في الطلب على السلع والخدمات، كما أن المعتقدات الدينية والتقاليد والأعراف التي تسود مجتمعات البلدان النامية لها دور كبير بالذات في دول العينة فيما يخص التعامل مع الفائدة، من هنا نجد إحجام الكثير عن إدخار أموالهم لدى المصارف. أو لضعف الثقة في المؤسسات المالية المودع لديها، وبعد ذلك من أهم الأسباب التي تحد من الاقبال على التعامل مع المؤسسات المالية Baumann et al(2005) Farhi (2016) & Iván (2016)

عدم تفاقم تأثير متغير التضخم (INF) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت لهذه العلاقات، حيث أثبت تأثيره الإيجابي في مؤشر الاسقرار (RB) وبنسبة بلغت (15.471) وربما يعزى ذلك إلى عدم مواكبة الأطر المؤسساتية في هذه الدول لرُكُب التطور والتغيير الحاصل في بقية دول العالم. علاوة على بطء التغيرات في تكيف الأطر المؤسساتية، كونها لا تتغير إلا في الأجل الطويل Abdul & Kamal (2015)

- استطاع كل من متغير الانفتاح المالي (FDI) والانفتاح التجاري (TRA) والمتغيرات الضابطة الأخرى له الادخار (TDS) وتضخم (INF) وسعر الصرف (EXR) تفسير ما مقداره, %31,6353, %34,4305, %42,2169 , %71,8169 من التغيرات في الحاصلة في مؤشرات التنمية المالية (M2), (CB), (IR), (RBL) على التوالي متخلية للمتغيرات التوضيحية الأخرى غير الدالة في النماذج الأربع .
- فشل متغير النمو الاقتصادي (GRO) وسعر الصرف (EXR) في إثبات تأثيرهما المعنوي على جميع النماذج عدا أنموذج العمق للقطاع المصرفي الذي أثبت فيه سعر الصرف (EXR) تأثيره المعنوي للبلدان عينة الدراسة وللمدة من (2004-2019) وقد يعود السبب في ذلك إلى افتقار تلك البلدان النامية إلى الآليات التي تمكنها من تطبيق النظرية الإقتصادية السائدة، والذي تعكسه بيئتها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والدينية بالمقارنة مع بلدان العالم الأخرى Khalfaoui (2015) .



### ثالثاً: الاستنتاجات والمقترحات

اهتمت الدراسة بأثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري في تنمية القطاع المصرفي، ومن خلال الجانب التجريبي الذي طبق على (الأردن، ومصر، والمغرب، وال سعودية، وعمان، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)، والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة عدد من الاستنتاجات التي بنيت على ضوئها بعض المقتراحات.

#### الاستنتاجات

١. خضع القطاع المصرفي إلى سياسات الانفتاح المالي والتجاري، فضلاً عن العديد من المتغيرات الإقتصادية التي أسهمت في تحديد مستوى تتميمه وتطوره في دول العينة لمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩).
٢. أظهر تمعن البيئة الإقتصادية بمستويات عالية من الانفتاح المالي والتجاري آثاراً متباعدة على مستويات تنمية القطاع المصرفي ، بسبب ضعف القدرات التنظيمية للمؤسسات المنظمة للسياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للانفتاح المالي والتجاري، وبما يقود إلى تشتت القرارات الصادرة عنها وعدم تداعمها علامة على التراخي والتهاون في تطبيق بعضها الآخر. كذلك الآثار الناجمة عن مستوى تأهل البيئة الإقتصادية لتطبيقه وأسلوب تحقيقه، بما يؤدي إلى فقدان كفاءته في دفع بعض مؤشرات تنمية القطاع المصرفي نحو تحقيق مستويات نموها وتطورها المنشود.
٣. تباين تأثير التضخم في مؤشر تنمية القطاع المصرفي، ويرجع ذلك إلى الآثار الناجمة عن انتهاج البنك المركزي لسياسات نقدية تتباين من حيث أولوياتها وأهدافها الرئيسية من حيث الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وضبط عجز الموازنة وتخفيفه، وتحفيز النشاط الاقتصادي.
٤. كما كان لمؤشر الإنفاق تأثير متبادر بين الإيجابي والسلبي على مؤشرات تنمية القطاع المصرفي بسبب اختلاف الآثار الناجمة عن السياسات الإقتصادية المتتبعة والمحفزة للإنفاق من حيث أولوياتها.
٥. مارس مؤشر سعر الصرف آثاراً سلبية على مؤشر العمق في تنمية القطاع المصرفي، والذي قد يعزى إلى فقدان الثقة بالعملة المحلية.
٦. عدم معنوية دخول متغير النمو الاقتصادي (GRO) في مؤشرات تنمية القطاع المصرفي ولجميع النماذج لدول العينة، حيث لم يكن لها أهمية كعوامل مؤثرة في تتميمته.

#### المقترحات

- وفقاً للاستنتاجات السابقة يمكن صياغة عدداً من المقتراحات التي كان أهمها ما يأتي:
١. بینت التحليلات أثر سياسات الانفتاح التجاري والانفتاح المالي في تنمية القطاع المصرفي في بلدان العينة، وهذا ما يدعو متذبذبي القرار في تلك الدول الاعتماد على البحوث العلمية والدراسات المستفيضة في إجراء الإصلاحات التي تمكن من تشخيص أثر سياسات الانفتاح المالي والتجاري في تتميمته وتطور ذلك القطاع.
  ٢. ضرورة تبني بلدان العينة استراتيجيات فعالة وكفؤة تمكن من تطبيق سياسات الانفتاح المالي والتجاري من خلال التشريعات والقوانين التي من شأنها رفع كفاءة تطبيق تلك السياسات وتجنب التصور الذي ينتج



في حال عدم تبني تلك الاستراتيجيات، فضلاً عن دعم الجوانب الإيجابية التي تعكس على تنمية القطاع المصرفي.

٣. العمل على تبني السياسات الفعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير البيئة المناسبة له وتنظيم آليات تحويل الأموال وسن القوانين التي تحمي الشركات الوافدة من التأمين والمصادر وتعزيز آثاره الإيجابية التي تعكس على تنمية القطاع المصرفي وفي المقابل حماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي من الممكن تعكسها الاستثمارات الوافدة إلى البلاد.

٤. تشجيع الإيدار من خلال المحفزات التي تقدمها المصارف والتي تسن من قبل السلطة النقدية في البلاد متمثلة بالبنك المركزي من أجل جذب الإيدار وجعله أداة فعالة في تنمية القطاع المصرفي، والعمل على استحداث وسائل وآليات تلبي رغبات المدخرين، فضلاً عن العمل على نشر الوعي الإدخاري بين الأفراد من خلال حملات التوعية التي يتبناها الجهاز المصرفي.

٥. السيطرة على التضخم وتقليله ضمن نطاق متدين من خلال تبني السلطات النقدية والمالية السياسات الداعمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بما ينعكس في خلق بيئة داعمة لتنمية وتطوير القطاع المصرفي.

٦. اتباع سياسات التحسين التدريجي لأسعار الصرف، بما يمكن من مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تجم عن التعامل مع الدول الأخرى في مجال التجارة الخارجية للحد من تقلبات أسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية.

٧. ينبغي على الجهات المختصة تهيئة الآليات المناسبة والداعمة لإحداث الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي في تنمية القطاع المصرفي من خلال تبني برامج الإصلاح طويلة الأمد على الصعيد الاقتصادي والمالي والتي تهدف إلى الاستفادة من ارتفاع الدخل الناجم عن الصادرات النفطية وغير النفطية في بلدان العينة عبر التوسع في عملية الوساطة المالية وحشد الخبرات الفنية لذلك، ورفع القرارات التنافسية وتشجيع الانتاج، وتنظيم التشريعات والقوانين الداعمة والمحفزة لتعامل الأفراد مع القطاع المالي ونشر الوعي والتنقيف المالي.

## References

- Abdul Qader Dabboush and Kamal Hammama,2015, Determinants of the Development of the Financial Sector: The Case of the Southern Mediterranean Arab Countries for the Period (1996-2011), *An-Najah University Journal for Research-B: Human Sciences*, 29(9): 1597-1630.
- Agénor, Pierre-Richard ,2003, Benefits and costs of international financial integration: Theory and facts. *World Economy*, 26(8): 1089-1118.
- Al-Iraqi, Bashar, 2018, the determinants of monetary returns in the Arab countries, *Journal of Development and Economic Policies*, (20)1, 71-104.
- Ang, J.B., 2008. Survey of recent developments in the literature of finance and growth, *Journal of Economic Surveys*, (3): 536-576.
- Antonio C. David, Montfort Mlachila, and Ashwin Moheeput,2014, Does Openness Matter for Financial Development in Africa?, *IMF Working Paper*, no.94



- Arif, Imtiaz & Rawar, Amna S., 2019, Trade & Financial Openness and their Impact on Financial Development: Evidence from South Asian Economies, *South Asian ,Journal of Business Studies*, 8(1):26-39.
- Badar Nadeem Ashraf,2018,Do trade and financial openness matter for financial development? Bank-level evidence from emerging market economies, *Research in International Business and Finance*, 44: 434-458.
- Baltagi, B.H., Demetriades, P. & Law, S.H. ,2009, Financial development and openness: evidence from panel data, *Journal of Development Economics*, 89 (2), 285-296.
- Baumann, Chris, Suzan Burton, and Greg Elliott,2005, "Determinants of customer loyalty and share of wallet in retail banking." *Journal of Financial Services Marketing*, 9(3): 231-248.
- Beck Thorsten, Ash Demirguc.-Kunt, and Ross Levine, 2000, A New Database on the Structure and Development of the Financial Sector,*The World Bank Economic Review*, 14(3): 597–605.
- Belotti, Federico, Gordon Hughes, and Andrea Piano Mortari ,2017, Spatial panel-data models using Stata. *The Stata Journal*, 17(1), 139-180.
- Belotti, Federico, Gordon Hughes, and Andrea Piano Mortari ,2017, Spatial panel-data models using Stata. *The Stata Journal*, 17(1), 139-180.
- Bhandari, Vibha, and Vikram Mansing Mohite,2019, Measuring Finance Access: An Enabler for Sustainable Development in the Sultanate of Oman. *Diversification of Oman economy for sustainable development: strategic issues and imperatives*, Publisher: College of Banking and Financial Studies, Sultanate of Oman, 17-30.
- Braun, M., Raddatz, C., 2008, The politics of financial development: evidence from trade liberalization. *J. Finance ,The Journal Of Finance* ,63(3): 1469–1508.
- Braun, Matias, & Raddatz, Claudio E., 2005, Trade liberalization and the politics of financial development, Policy Research Working Papers No.3517, *World Bank*.
- Chinn, M. D., & Ito, H.,2006,What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. *Journal of development economics*, 81(1): 163-192.
- Claessen, Stijn, Demirguc-Kunt A. & Huizinga, Harry, 2001,How does foreign affect domestic banking markets?, *Journal of Banking and Finance*,25(5):891-911.
- Clark, Tom S., and Drew A. Linzer,2015,Should I use fixed or random effects?. *Political science research and methods*, 3(2), 399-408.
- El-Gamal Zakaria Yahya,2012,Selecting Model in Fixed and Random Panel Data Models. *Iraqi Journal of Statistical Sciences*, 12(21) :266-285.
- Farhi, Emmanuel, and Iván Werning,2016, "Fiscal multipliers: Liquidity traps and currency unions." *Handbook of macroeconomics*. 2: 2417-2492.



- Gil-García, J. Ramón, and Gabriel Puron-Cid,2014,Using panel data techniques for social science research: an illustrative case and some guidelines. *CIENCIA ergo-sum, Revista Científica Multidisciplinaria de Prospectiva*, 21(3), 203-216.
- Greene, W. ,2012, Econometric Analysis. 7th Edition, Prentice Hall, Upper Saddle River.
- Gujarati, D. N. 2004. Basic Econometrics, 4th Edition. Mac Graw-Hill, London.
- GujaratiI, Damodar,2004,econometrics: Principles, theory and practical applications. Saraiva Educação SA, . 647-649.
- Guo, Beibei, and Ying Yuan ,2017, A comparative review of methods for comparing means using partially paired data. *Statistical methods in medical research*, 26(3), 1323-1340.
- Hauner, D., Prati, A., Bircan, C., 2013. The interest group theory of financial development: evidence from regulation. *Journal Banking Finance* 37, 895–906.
- Ho, Sin-Yu & Bernard, Njindan Iyke, 2018, Short- and Long-term Impact of Trade Openness on Financial Development in Sub-Saharan Africa, *Munich Personal RePEc Archive*, Paper No.84272.
- Imen Mohamed Sghaie & Zouheir Abida ,2019, Trade Openness, Financial Development And Economic Growth In North African Countries, *Review of Socio-Economic Perspectives* , 4 (1): 91-108.
- Jaleel Ahmed & Umar Farooq,2020, Financial Development and Trade Credit: Moderating Role of Corruption, *City University Research Journal*, 10 (3):343-360.
- Joshua Aizenman &Ilan Noy,2004. Endogenous Financial And Trade Openness, *Working Paper* No.10496.
- Kashyap, Anil K., Raghuram Rajan, and Jeremy C. Stein,2002, Banks as liquidity providers: An explanation for the coexistence of lending and deposit-taking. *The Journal of finance*, 57(1), 33-73.
- Khalfaoui, Hamdi, 2015, The Determinants of Financial Development: Empirical Evidence from Developed and Developing Countries, *Applied Economics* and Finance, 2(4): 1-9.
- Khan ,Mohsin S. & Senhadji ,Abdelhak S. ,2003, Financial Development and Economic Growth: A Review and New Evidence, *Journal of African Economies*, (12)2, 89-110.
- Kim, Dong-Hyeon, Lin, Shu-Chin, Suen, Yu-Bo, 2010, Dynamic effects of trade openness on financial development, *Economic Modelling*, 27:254-261
- King, R.G. and Levine, R., 1993a. Finance, entrepreneurship and growth. *Journal of Monetary Economics*, ( 3): 513-542.
- Leyla Yusifzada, Aytan Mammadova,2015, Financial intermediation and economic growth, *William Davidson Institute Working Paper* NO 1091.
- Murinde, V., 2012. Financial development and economic growth: global and African experience,*Journal of African Economics*,( 21):10-56.



- Ndalu, Charles, 2017, Determinants of Financial Development in Kenya, Degree of Doctor of Philosophy in Business Administration, *Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology*.
- Newbery, David, & Stiglitz, Joseph, 1984, Pareto inferior trade, *Review of Economic Studies*, 51:1-12.
- O'Brien, Raymond, and Eleonora Patacchini, 2003, The Hausman Test for Correlated Effects in Panel Data Models under Misspecification. *Paper Series in Economics and Econometrics University of Southampton*, 302, 2-32.
- Raghutla Chandrashekhar ,T. Sampath and Krishna Reddy Chittedi,2018, Financial development, trade openness and growth in India, *Theoretical and Applied Economics*, 1(614):113-124.
- Rajan, Raghuram.G. & Zingales, Luigi, 2003. The great reversals: the politics of financial development in the twentieth century, *Journal of Financial Economics*, 69(1):5–50.
- Stiglitz, Joseph E., 2000. Capital market liberalization, economic growth, and instability, *World Development*. 28(6):1075-1086.
- Stulz, Rene M. & Williamson, Rohan,2003, “Culture, openness, and Finance”, *Journal of Financial Economics*, 70(3): 313-349.
- Svaleryd, Helena & Vlachos, Jonas, 2002, Markets for risk and openness to trade: how are they related, *Journal of International Economics*,57(2):369–395.
- Taghipour, Anoshirvan, 2009, Financial Restraint and Financial Development in Iran: The Conditional Cointegration Approach. *Review of Middle East Economics and Finance*, 5 (2):1-20.
- Thomas Gries, Manfred Kraft and Daniel Meierrieks,2009,Linkages Between Financial Deepening, Trade Openness, and Economic Development: Causality Evidence from Sub-Saharan Africa, *World Development* ,37(12): 1849–1860.
- Titus O. Awokuse,2008, Trade openness and economic growth: is growth export-led or import-led? *Applied Economics*, 40: 161–173.
- Willam Greene, 2005, Fixed and random effects in stochastic frontier models. *Journal of productivity analysis*, 23(1), 7-32.
- Yakubu Awudu Sare, Anthony Q.Q. Aboagye & Lord Mensah ,2018, Financial development, sectoral effects, and international trade in Africa: An application of pooled mean group (PMG) estimation approach, *International Journal of Finance & Economics*, 24(2):328-347.
- Zway Bin Mohammed Sharif. Slatni Hajar, 2015, Supporting Small and Medium Enterprises Through Public Investment Expenditure on Infrastructure, 2(1), 73-91.